توفيق بك :	٢٥	٣٠	٣٠	١٨	متفرقة
قبلت					
توفيق بك :	٥٠٠	٥٠٠	٦٢٠	١٩	برق و بريد وهاتف
قبلت					
توفيق بك :	٤٠	٤٠	٠	٢٠	مشترى كتب حقوقية
قبلت					
	١٣٧٣	١٤٦٨	١٦٢٧		مجموع النفقات
		٧٧٤٨	٧٧٦٠		المجموع العمومي

فخامة الرئيس : الجلسة يوم الاربعاء الساعة الثالثة .

ورفعت الجلسة الساعة السادسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

ملحــق

السنة الاولى ١٣

الجريدة الرسمية

لامارة الشرق الاردني

عمان الاربعاء في ٢ ذو الحجة سنة ١٣٤٨ و ٣٠ نيسان سنة ١٩٣٠

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠—٤—٩٣٠ للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الاردني الاول

الجلسة الثالثة عشر

الجلسة : الثالثة عشر للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الاردني الاول ٠

التاريخ : ١٠ — ٤ — ٩٣٠

افتتحت الجلسة الثالثة عشر للمجلس التشريعي الاردني الاول في ١٠ — ٤ — ٩٣٠ المصادف يوم الاربعاء الساعة الثالثة والنصف برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية ٠

فخامة الرئيس : اكتمل النصاب القانوني فليتلى الضبط ٠

فتلي الضبط من قبل الكاتب :

لاحظت وجود بعض اغلاط في حساب ارقام الموازنة كما كان قبلها المجلس في الجلسة الماضية وهي ٠ راتب الكاتب ١٣ — ١٦ المثبت تحت المادة (٧) يجب ان يكون ١٨٤ بعد ان الغي واحد ووضع معاش شهرين ٠ ثانياً ان مجموع رواتب الرئاسة على هذا الحساب يكون (٢٧٩٧) جنيه ٠
ثالثاً : مجموع نفقات الرئاسة (١٠١٠) جنيه لا كما ذكر ٠
رابعاً : مجموع الرواتب لادارة المقاطعات (٥٩٦٦) جنيه لا كما ذكر ٠
وثم مجموع نفقات المقاطعات (١٤٥٥) ومجموع التخصيصات للمقاطعات ٧٤٢١

وبما انني مقرر اللجنة المالية ارجو ان اسأل من قبل ديوان المجلس التشريعي قبل اتمام اي فصل من فصول الميزانية لعدم الوقوع بالاغلاط الحسابية ٠

فخامة الرئيس : نستمر في تدقيق موازنة العدلية ٠

نظمي بك : يؤلمني ونحن سنشرع في تدقيق موازنة العدلية ان لا اقدر على كبح جماح العاطفة وان اضطر في ان اظهر المي المزدوج في هذه القاعة ٠

ان القضاء كما تعلمون هو معيار الامم على تقدمها وهو وحدة المثل الأعلى في تحقيق العدالة

وصيانة الحقوق فاذا ما نظرنا اليه كمثل اعلى كما عرضت ووجدنا ان حالة البلاد وماليتها لاتساعدان على توسيع تشكيلات العدلية نشعر بالالم وعند ماننطر الى تشكيلات العدلية نظرة مجردة نجدها لا تشابه اي تشكيلات اخرى في جميع حكومات العالم نزداد ألماً ٠

كيف لا وقد سمعنا ان القضاء والادارة سيجتمعان في شخص واحد فاذا كان معالي وزير العدلية يترأس محكمة الاستئناف فمن هو المرجع للشكوى على تلك المحكمة ورجالاتها ؟

فوزير العدلية هو احد رجال الحكومة المسئولين عن ادارتها وسياستها معاً ٠

اذاً فمعاليه يحمل صفة سياسية والقضاء كما لا يخفى يجب ان يكون بعيداً عن رجال السياسة وعن السياسة نفسها ٠

اذاً كيف يجوز ان يكون معالي الوزير سياسياً وقاضياً في آن واحد ؟

كنا نأمل ان نتقدم في جميع شؤوننا وتشكيلاتنا ولكنني ارى اننا نسير الى الوراء حتى في اقدس دوائر القضاء ٠ هذا وان كنا في موقف ينحصر في تدقيق الموازنة الا ان هذا لا يمنعنا عن اظهار ماتكنه ضمائرنا وان نستغرب كيف ان معالي الوزير لم يعمل حتى الآن على اصلاح هذه التشكيلات التي لا تشابه اي تشكيلات اخرى حتى في اقصى المستعمرات واقلها مدنية وحضارة وعلماً ٠

واسمحوا لي في هذه المناسبة ان اذكر المجلس الموقر في كلمة قالها حضرة المستشار المالي وهي انه ليس من العدل ان تنزل درجة الموظف وقد اضحت حقاً من حقوقه المكتسبة فاذا كان رجل المال يقول مثل هذا القول الا يستغرب وزير العدلية وهو الممثل للقضاء ورئيس الدائرة التي هي المرجع لتحقيق العداله ٠ لماذا انزلت درجة احد القضاة من الدرجة الثالثة الى الدرجة الرابعة وهل يرضى ان يصدر مثل هذا الاجحاف في دائرة العدلية وان يظلم قاض من اكبر قضاتنا ؟

اني لا اقصد اي شخص ولا انتصر لذات ذلك القاضي ولكنني اقصد ان يكون هذا المجلس الموقر مثلا اعلى ايضاً لتحقيق العداله وان تحول دون ذلك واني عند ما يشرع في تدقيق مواد وفصول الموازنة المتعلقة بدائرة العدلية سأبحث مفصلاً في كل مادة من موادها ٠

اما الآن فاني لأرجو من هذا المجلس ان ينظر الى تنزيل درجة ذلك القاضي بنظر العطف والرحمة كما نظر لجميع الموظفين عند تدقيق الموازنة السابقة ٠

شمس الدين بك : اني اؤيد الزميل لانه لم يترك لي حضرته ما اقوله في هذا الموضوع لانه والحق يقال اجاد في النقاط التي كنت ارغب اتكلم بها وعليه اكتفي بتأييد اقواله ملفتاً نظر المجلس

الموقر الى اهمية الموضوع والبلاد تنظر الى دائرة العدلية لا كنظرها لبقية الدوائر لان العدلية هي الوحيدة التي يرجع اليها عند ما يقع على احد منا ضيم ·

عوده بك: اطلب الاستفسار من معالي وزير العدلية عن الاسباب والحكم التي توخاها في هذه التشكيلات يعني الجمع بين الادارة والقضاء ؟

فنامه الرئيس: يمكنكم القاء اي سؤال على وزير العدلية عند ما يأتي البحث في ميزانية العدلية ·

عوده بك: الآن يمكنني ان اسأله ·

نجيب بك: كيف جمع معالي الوزير السياسة والادارة والقضاء في شخصه ؟

ابراهيم بك: قبل ان استلم وزارة العدلية كانت محكمة الاستئناف مؤلفة من قاضيين ووكيل رئيس ولكن نظراً للشكايات المتتالية في بعض القضايا التي نظرت فيها محكمة الاستئناف ولضرورة وجود رئيس لمحكمة الاستئناف رأينا من المناسب ان اتولى انا بالذات رئاستها واتحمل مشاقها الكثيرة وذلك لعدم اتفاق الرأي على تعين احد من القضاة الموجودين رئيساً لها ·

ولاشك ان استلامي رئاسة الاستئناف سوف لا يدوم مدة طويلة ولكن توخينا من ذلك ان نثبت من مقدرة احد القضاة الموجودين الآن لعلنا نعثر على ضالتنا المنشودة ونسلمه الرئاسة المشار اليها اذ لحد الآن ...

شمس الدين: (مقاطعاً) حجتك ضعيفة وصوت منخفض هذا لا يصير يا ابراهيم بك ·

ابراهيم بك: (مداوماً) اذ حتى الآن لم ننجح في التثبت من معرفة اقتدار من هو لائق لاشغال ذلك المنصب حيث لم يمض على وجودي في العدلية اكثر من ثلاثة او اربعة اشهر كنت في خلالها مشغولاً بامور كثيرة اهمها الاشتغال في مصالح هذا المجلس الموقر ·

اما نقطة النظر في تعيين وكيل الرئيس عضواً فهي ناشئة عن تعييني للاسباب المار ذكرها للرئاسة وقد اصبح من الضروري ان نجد وظيفة لوكيل الرئيس الحالي فعين عضواً على ان يكون العضو الاول لان وكالته كانت وقتية لحين تعيين رئيس لمحكمة الاستئناف ·

نظمي بك: ولما يأتي الرئيس من اين تجدون له مخصصات ؟

ابراهيم بك: يوضع له مخصصات ·

شمس الدين بك: مرادكم ان تجمعوا المجلس مرة اخرى لاجل وضع مخصصات للرئيس ومن المعلوم ان وضع المخصصات لا تكون الا في رأي المجلس فما انتم فاعلون ؟

انتم مقصدكم ان تجربوا القضاة الموجودين اربعة اشهر لتتثبتوا من اقتدارهم ولكن فاتكم ان هؤلاء القضاة مضى على تعينهم اكثر من اربع سنوات على الاقل لماذا لم تحققوا من مقدرتهم العلمية خلال هذه المدة الطويلة ؟

ابراهيم بك: بما اننا لم نتفق على تعيين احد من الموجودين لان المجلس القضائي العالي مختلف الرأي لهذا قبلت هذه الوظيفة بصورة موقتة ·

شمس الدين بك: القضاة في شرق الاردن وفلسطين وسوريا في درجة واحدة من جهة التحصيل وكلهم زملائك في المهنة قبل حصول التجزأة السياسية السورية بينما نراهم يتقاضون رواتب اكثر من قضاتنا مع انهم لا يمتازون بشيء عن قضاة شرق الاردن · هذا واني اعتقد ان الروايه التي رويتها الآن امام هذا المجلس فيها شيء من الشخصيات وانا كنت اجل العدلية من ان تتسرب اليها الشخصيات كبقية دوائر الحكومة ·

ابراهيم بك: لا تدخلني في مسألة الشخصيات ·

شمس الدين بك: (مداوماً) انا لم ادخلك في الشخصيات ولكن لي اقتراح اعرضه على المجلس الموقر وهو:

ان يعطى الى ابراهيم بك ٨٠ ليرة مقابل اشغاله رئاسة الاستئناف على شرط ان يترك الوزارة هذا بصرف النظر عن شخصية الوكيل الحالي الذى قام بهذه الوظيفة حق القيام وهو من المأذونين من المدارس الحقوقية وقد مارس القضاء مدة لا تقل عن (١٧) او (٢٠) سنة فان كان صالحاً فمن العار ان تجعلوه فدية لبعض الشهوات ·

ابراهيم بك: انا لم اقل ان الشخص الحالي صالح او غير صالح ولم اقصد من كلامي الذي قلته آنفاً الطعن بأحد وانما قلت ان التعين ليس بيد وزير العدلية بل بيد المجلس القضائي العالي ونظراً لعدم اتفاقه على شخص لرئاسة الاستئناف اخترنا الواقع ·

نظمي بك: ولكن هذا الحل لا يتفق مع الاصول المتبع · طالما انه حصلت شكايات في

القضايا التي نظرت بها محكمة الاستئناف ادت الى اسناد الرئاسة الى معاليه مع انه لا يجوزان تسند الرئاسة الى معالي الوزير للأسباب التي شرحتها سابقاً · فلو فرضنا مع اقرارنا بانه هو الرجل الوحيد فى ميزانه في القضاء وقعت شكوى على المحكمة فمن هو المرجع لتقديم مثل هـذه الشكوى طالما ومـ ا يه هو رئيس المحكمة ؟

محمد بك الانسي : للمستشار ·

نظمي بك : (مداوماً) ونريد على الاقل تشكيلات كتشكيلات سورية الواسعة لا كتشكيلات فلسطين لان تشكيلاتهاتستوجب الانتقادمن كل الوجوه خصوصاً فيما يتعلق بتشكيل محا كم البداية

شكلت هذه المحا كم من قاضيين وقيل انهااذا اختلفا يسود رأي القاضي الاقدم فهل هـذا من المنطق في شيء ؟ افلا يجوز ان يكون القاضي الحديث من حيث التعين ارجح فكراً واوفرعلماً من الاقدم ؟ اذاً فكأننا اعطينا حقوق الناس ومقاليدهم بصورة لم نرهـا في حكومة من حكومات العالم من حيث التشكيل·

فخامة الرئيس : استوفى البحث حقه ·

عوده بك : اما انا فلا اريد ان اناقش وزير العدلية عن امور الادارة بل نفضل معاليه وقال أنه لكثرة الشكايات بحق محكمة الاستئناف تولى هو رئاستها لاجـل قطع دابر الشكايات وعلى كلٍّ قبوله الرئاسة وتوفيره راتبها مما يشكر عليه ·

انما الذي يتبادر لذهني هو انه قال ان كثرة الاشغال لم تمكنه من معرفة مقدرة زملائه ·

فياترى هل ان كثرة الاشغال تحول دون قيامه بحق برئاسة المحكمة الذي تسنم رئاستهالاجل اصلاح الخلل وتحسين الحالة فيها ام يكتفي ان يكون رئيساً بالاسم ؟ هـذا ما أردت ان افهمـه واذكر معالي وزير العدلية من جهة رواتب القضاة والذين بيدهم حقوق وارواح العبـاد انها لا تتناسب مع رواتب احد الكتبة الذين دققنا ميزانية دوائرهم فكيف يكون القاضي نزيه وغير محتاج للناس وهذه هي حالته ؟

نجيب بك الشريدي : من الغرابة بمكان ان نسمع في قاعة هذا المجلس من رجل التشـريع

معالي وزير العدلية الذي يجمع الوزارة ورئاسة الاستئناف وعضوية القضـاة ورئاسة كمسيون التدقيقات الشرعية ورئاسة لجنة الاستغناء عن الموظفين الغير اردنين ·

محمد بك الانسي : لا تنسى رئاسة ديوان تفسير القوانين ·

نجيب بك : (مداوماً) ورئاسة ديوان تفسير القوانين الى غير ذلك ·

شمس الدين بك : لا تنسى عضوية المجلس التشريعي ·

نجيب بك الشريدي : من الوظائف التي لا تعد ولا تحصى اكثر من استغرابي ان معالي الوزير يأخذ على ذاته كل هذه المسئوليات ، اغرب من ذلك انه يجمع السياسة والادارة والقضاء فكأنه بلسان حاله يقول او يحبذ جمع العالم بواحد· عند ماأجاب معالي الوزير بعض الزمـلاء على اسئلتهم رأيت ان صوته كان منخفضاً ينم عن ضعف ولا اعتقد ان هنالك مرض استدعى هذا الضعف الصوتي اللهم الا ضعف الحجة ·

ان صاحب الحجة الضعيفة كيف يستطيع ان يدلي ببراهين معقولة لجعلها حجة دامغة وخصوصاً في مجلس مثل هذا المجلس ؟

فلو كان معالي الوزير ان واشتكي وقال انه مغلوب على امره لصفقت له تصفيقاً حاداً لولا ان التصفيق محذور علينا بموجب النظام الداخلي ·

فخامة الرئيس : غير ممنوع على الاعضاء ·

محمد بك الانسي : فقط على المستمعين ·

نجيب بك الشريدى : (مداوماً) ولكن اخشى ان تشترك معي المستمعين هذاوانني اضيف الى استغرابي السابق استغراباً جديداً هو ان تضع الحكومة قانون الموظفين وتقول في المادة (٣٤) منه يجازى الموظف اذا وقع في أي ارتباك مالي · ثم يحبذ معالي الوزير تنزيل راتب اكبر رجل في القضاء في هذه الحكومة · ان راتب رئيس الاستئناف كان اربعين جنيهاً فنزل الى (٣٧) والفرق ثلاثة جنيهات بالشهر وهذا راتب آذن واحد والله انني لا اعتقد ان انساناً به ذرة من الوجدان يقبل ميزانية حكومته باطمئنان ولا يتعرض لتنزيل راتب من الموظفين سوى موظف واحد كأن الشقاء

لا يحل الا بشخص واحد ان القاضي يجب ان يكون مكتفياً وغير محتاج وان يتصرف بكليته الى توزيع العدالة بين الناس وكي لا ينتظر منفعة ما في سبيل توزيع العدالة ·

ان الماده (٢٥) من قانون الموظفين نصت على ان الموظفين من الصنف الاول تابعين للتعين تحت التجربة لمدة سنتين ومن الصنف الثاني لمدة سنة واحدة ولكن لم ينص القانون قط على ان الموظفين تابعين للرواتب المقطوعة كما كان يتقاضى وكيل الاستئناف الذي تدحرج من الرئاسة الى الوكالة الى العضوية الى تنزيل درجة في الرواتب ·

ليتصور معالي الوزير ان هذه الضربات الاربعة لو اصابت شخصه ما هي درجه تأمله تكون فكان يجب ان لا يغلب وان يدافع عن الحق والحق ابلج والباطل لجلج ·

ان المادة (٦٣)

شمس الدين بك : حافظها على ظهر قلبك ؟

نجيب بك الشريدي : لانني كنت مأمور ادارة ·

" " " : (مداوماً) تنص على انه لا يعزل الموظف ولا تنزل درجته ولا ترجئ الزيادة عنه بصورة دائمة او لمدة معينة ولا يخفض راتبه الى درجة ادنى من درجته ولا تفرض عليه غرامة الا بعد اجراء التحقيقات في المجلس التأديبي الذي يحيل تحقيقاته كمستنطق الى المجلس القضائي الذي اذا وجد مبرراً لايقاع عقوبة بحق ذلك الموظف من موظفي العدلية فعل والا فلا ·

ولا اعتقد بل اجزم انه لم يسبق تشكيل مجلس تأديبي لهذا الموظف ولا مجلس قضائي ولا تقرر تنزيل درجته فمعالي وزير العدلية الذي هو موظف لمحافظة القانون وحراسة موظفي العدلية من العبث في القوانين نراه يقر نظرية مخالفة كل المخالفة للقانون وهو يجنح الى تنزيل راتب هذا الموظف دون سابق قرار بتنزيل درجته ·

انني اذكر في هذا الباب سؤالاً لمعلم وجهه الى تلميذ تأخر عن الدرس في الميعاد المعين في يوم ارياح وزوابع فقال له لماذا تأخرت حتى الآن فاجابه لشدة الهبوب والارياح كنت اسير خطوة الى الامام فتعيدني الارياح خطوتين الى الوراء فقال له كيف وصلت الى المدرسة اذا كنت كذلك ؟ فقال وجهت ظهري الى المدرسة وسرت فوصلت على هذه الصورة ·

ولا اذن المجلس الموقر ان يجمع سخطه على شخص واحد مع انني استطيع ان اقول بلسان معالي وزير العدلية ان هذا التنزيل على غير رأيه والله اعلم ·

عوده بك : لقد شاركت زملائي المحقين بما يتعلق بلزوم تحسين حالة القضاة وتأمين رواتب القضاة الا انني ارى ان البعض منا يتطرف البحث بامور شخصية وافرادية مما يخرج عن وظيفة هذا المجلس الموقر ولذلك انا لا ارى من الصواب المداخلة بامر الادارة بل اذا كان ... ى المجلس الموقر لزوم وضع مخصصات لرئيس محكمة الاستئناف مستقلة فاني لا اخالفه بهذا الرأي · واذا كان يكتفى في الوقت الحاضر بجعل الرئاسة بعهدة وزير العدلية وبدون راتب مما نعده وفراً على ميزانيتنا ونشكر معالي الوزير على تحمله هذه الاتعاب ايضاً · وارى ان البحث يجب ان يقتصر على ماهو مقرر في الميزانية وما يجب وضعه وترك الادارة ·

سعيد بك المفتي : ان حضرات الزملاء الكرام قد اجادوا وحق لهم ان يجيدوا بتزييد ارقام الموازنة الخاصة بالقضاة ·

فخامة الرئيس : تفضل ياتوفيق بك واقرأ ميزانية وزارة العدلية ·

المقدار الذي قبلته اللجنة	مشروع ميزانية ٩٣٠ — ٩٣١	ميزانية ٩٢٩ — ٩٣٠	الفصل	المادة	وزارة العدلية
			٧		(آ — الرواتب)
٨٤٠	٨٤٠			١	وزير العدلية وقاضي قضاة « درجة اولى » ·
قبلت ١٣٩٢	١٣٩٢	١٣٩٢		٢	مستشار (خصوصي)

شمس الدين بك : ماهو رأي الانسي بك ؟

محمد بك الانسي : لو جاء مستشار آخر هل يتقاضى نفس الراتب الذي يتقاضاه المستشار الحالي ام اقل منه ارجو اعطاء الجواب ؟

توفيق بك : هو غير داخل في درجات الموظفين ·

محمد بك الانسي : مامعنى الدرجة الخصوصية ؟

توفيق بك : انظر الى موازنة الرئاسة تجد ان لفخامة رئيس الوزراء احرز درجة خصوصية ·

شمس الدين بك : انا لله وانا اليه لراجعون ! ؟

فخامة الرئيس : هل موافقين على المادة الثانية ؟

فوافق المجلس على قبول المادة الثانية كما هي ·

٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٣	مساعد مفتش ٢١ — ٢٥

سعيد بك المفتي : لايوجدمفتش حتى يكون مساعد مفتش ؟

ابراهيم بك : انا مفتش ·

شمس الدين بك : مش قليل هذا الراتب ؟

فقبلها المجلس

توفيق بك :

٢٦٤	٢٦٤	٢٥٨	٤	رئيس ديوان (٢١—١—٢٥)

عوده بك : كان في الميزانية السابقة له لقب غير اللقب هذا وهل تنقص اهمية الوظيفة بتغيير اللقب ؟

شمس الدين بك : انا أبين السبب ·

نجيب بك : ليست وظيفتك بل هي وظيفة وزير العدلية ·

شمس الدين بك : (مداوماً) اتسمح لي ياوزير العدلية ان اجاوب ؟

ابراهيم بك : نعم جاوب ·

شمس الدين بك : (مداوماً) كلمة مراقب ثقيلة على الاسماع لانها مشتقة من المراقبة وما اشد وطأتها على النفس ولذلك وُجدت هذه الكلمة غير مرغوبة فبدلت ·

عطاالله بك : ابقوها مراقب ·

نظمي بك : الى اي معنى ترمي كلمة مراقب ؟

ابراهيم بك : وجدنا ان كلمة مراقب لامعنى لها ولذلك غيرناها برئيس ديوان ·

عوده بك : بما ان تغيير اللقب يكون بقانون لذلك اقترح طرحه بالرأي ·

شمس الدين بك : تبقى مراقب ·

فخامة الرئيس : هل ان وظيفة الرجل المراقبة ام الكتابة ياابراهيم بك ؟ ·

ابراهيم بك : وظيفته رئيس ديوان الكتابة والترجمة ·

عوده بك : ومراقبة جميع الاعمال على من تبقى ؟

نظمي بك : قبل خمس دقائق كان عوده بك يقول لنا لاتتداخلوا في الادارة ، والآن نراه

يتداخل بشيء يحظر علينا التدخل به ·

سعيد بك المفتي : وزير العدلية راض بالعنوان ضعوها بالرأي ·

شمس الدين بك : نعم بالرأي ·

فخامة الرئيس : عنوان الوظيفة يجب ان يكون كما وضعته النظارة ·

شمس الدين بك : ضعوه في الرأي لان اساس المصائب من النظارة ·

محمد بك الانسي : هل تريدون الراتب او الاسم وهل نحن نشتغل برواتب الموظفين ام بالعناوين ؟ ·

فخامة الرئيس : هذا معلوم بانه حق من حقوق النظارة ·

شمس الدين بك : سموه مراقب لاجل اللغة ·

نظمي بك : صلاحيتنا مقتصرة على تعيين الراتب لاعلى تغيير عنوان الوظيفة ·

عوده بك : نسميه اسم بلا لقب ؟

نظمي بك : الا يتكرم عوده بك وهو الرجل العدلي القانوني و يبين لنا معنى كلمة المراقب ؟

عوده بك: اسأل من وضعها ·

توفيق بك : كنادعونامعالي وزير العدلية الى اللجنة وسألناه عن وظيفة المراقب وعن الاشغال التي يقوم بها فاجاب هو عبارة عن رئيس ديوان فالغينا كلمة مراقب ووضعنا بدلاً منها رئيس ديوان ·

بخيت باشا الابراهيم · ارجعوها للاصل ·

نجيب بك · نوافق ان تكون رئيس ديوان ·

عوده بك · ضعوها بالرأي ·

فخامة الرئيس · اضع رأي اللجنة أي رئيس ديوان موافقين ؟

فوافق المجلس بالاكثرية على ابقاء كلمة رئيس ديوان كما وضعتها اللجنة ·

توفيق بك :

٣٤١	٣٤١	٣٢٩	٥	٢ كتبة ١٣ ، ١٦

قبلت

٤١	٤١	٤٧	٦	علاوة فرق العملة

قبلت

٧٢ ٧٢ ٧٢ ٧ آذنون

قبلت

(رئيس) = محكمة الاستئناف =

٥٠٤ (٣٨—٢—٤٦—) ٠ ٤٨٠ ٨ وكيل رئيس

توفيق بك · كان في ميزانية ١٩٢٩=١٩٣٠ وضع ٤٨٠ جنيه لوكيل الرئيس فرأت اللجنة ان يكون الراتب من ٣٨=٤٦ على ان يكون الراتب السنوي (٥٠٤)

محمد بك الانسي · ارى من المناسب ان تبدل كلمة وكيل رئيس بنائب الرئيس في نفس الدرجة

نجيب بك الشريدي · نحن يهمنا ان لانزل درجة وكيل الرئيس الحالي ·

عوده بك · لماذا نحن لانصر على بقاء اقتراح اللجنة وعلى وجود رئيس؟

نظمي بك · يجب ان يكون وكيل الرئيس الحالي عضو ونائب للرئيس في نفس الوقت ·

نجيب بك الشريدي · اوافق على مطالعة الزميل نظمي بك ·أتأ.روا ان نضعها بالرأي يافخامة الرئيس ؟

فخامة الرئيس ماهو قرار اللجنة يانوفيق بك ؟

توفيق بك · رئيس

محمد بك الانسي · هنا امامنا ارادة سنية صدرت بتعيين معالي وزير العدلية رئيساً لمحكمة الاستئناف فبعد صدور الارادة المطاعة ليس من الحكمة ان نضع راتب لمقام الرئاسة · لهذا ولما كان وزير العدلية الحالي الذي يحمل العالم على ظهره لايمكنه ان يتحمل اعباء هذه الوظيفة ارجو ان يكون له نائب رئيس من نفس الاعضاء يعاونه في اشغال المحكمة على ان يكون هـذا العضو وكيل الرئيس السابق فتكون العدالة جرت بمجراها الطبيعي ·

نظمي بك · على ان يكون عضو اول ونائب رئيس ·

نجيب بك · نعم عضو اول ونائب رئيس كما تفضل الزميل ·

فخامة الرئيس · اضع اقتراح محمد بك الانسي بالرأي يشاركه بذلك نظمي بك ونجيب بك · موافقين عليه ؟

فوافق المجلس على الاقتراح بالاكثرية وبرفع الايدي على تسمية وكيل الرئيس عضواول ونائب رئيس محكمة الاستئناف من درجة ٣٨ = ٤٦ كما هو آت :

٥٠٤ (٣٨—٢—٤٦)٠ ٠ ٤٨٠ ٨ عضو ونائب رئيس

. . ٣٧٨ ٩ عضو ٣٢ ١ ٣٧

. . ٣٧٢ ١٠ عضو ٢٦ ١ ٣١

توفيق بك ٧٩٢ (٢ — عضو) ١١٧٦ ٠ ١١ عضو "٣" (٣٢ ١ ٣٧)

نظمي بك : يجب ان يبقى عضوين بـ «٧٩٢» والعضو الثالث اصبح تابع للمادة (٨)

فخامة الرئيس : موافقين ؟

فوافق المجلس على المادة «١١»

١٩٢ ١٩٢ ١٩٢ ١٢ رئيس كتبة (١٢ ١/٢ — ١٦)

قبلت

١١٢ ١١٢ ١٣٥ ١٣ كاتب (٩ ١/٢ ١٢)

قبلت

٩٦ ٩٦ ٩٦ ١٤ كاتب (٦ ١/٢ — ٨

قبلت

٨ ٨ ٤٣ ١٥ علاوة فرق العملة

٤٨ ٤٨ ٤٨ ١٦ محضر (٤) ل ف

قبلت

٣٦ ٣٦ ٣٦ ١٧ آذن

قبلت

= النائب العام =

توفيق بك

٤٤٤ ٤٤٤ ٤٠٨ ١٨ مدعي الاستئناف العام ٣٢—٣٧

توفيق بك : اذاً يجب انزال المبلغ الذي قبلته اللجنة وهو ٤٤٤ الى ٣٨٤ لان هـذا الراتب وضع لاجل وكيل رئيس الاستئناف ·

عوده بك : نحن لانريد ان نبحث في الاشخاص ·

توفيق بك : نحن لم نبحث في الاشخاص · ولكن وضعت هذه التخصيصات في المادة «١٨» اي ٤٤٤ من درجة ٣٢—٣٧ تخصيصاً الى صالح بك بسيسو الذي كان من المقرر تعينه اليها وبما

انه زال السبب الذي وضعت لاجله هذه التخصيصات فلم يبق من حاجة الى تركها على حالتها للاسباب التي بينتها ·

فخامة الرئيس : موافقين ؟

فوافق المجلس على تصحيح المادة كما يأتي :

٣٨٤	٤٤٤	٤٠٨	١٨	مدعي الاستئناف العام ٣٢—١—٣٧
١١٢	١١٢	١٤٤	١٩	كاتب ٩ $\frac{١}{٢}$ — ١٢
١٢	١٤	١٤	٢٠	علاوة فرق العملة
				= محاكم المقاطعات =
٢٤٠	٢٤٠	٣٩٦	٢١	رئيس (٣٢ — ١ — ٣٧)
·	·	٣٧٢	٢٢	رئيس (٢٦ — ١ — ٣١)
·	·	٣٦٦	٢٣	〃 « ٢١—١—٣٥ »
٥٣٧	٥٣٧	·	٢٤	٢ 〃 « ٢١—١ـ ٢٥ »
٥١٦	٥١٦	٤٩٢	٢٥	٢عضو « ٢١ـ١ـ٣٥ »
٤٣٠	٤٣٠	٤٨٠	٢٦	٢عضو « ١٧ $\frac{١}{٢}$ =٢٠ »
٩٢٩	٩٢٩	٩٠٧	٢٧	٤ مدعي عام « ١٧ $\frac{١}{٢}$ = ٢٠ »
١٤٤	١٤٤	١٤٤	٢٨	١ مأمور اجراء « ٩ $\frac{١}{٢}$ = ١٢ »
٤٧٧	٤٧٧	٤٦٨	٢٩	٣ رئيس كتبة للمحاكم « ١٣ $\frac{١}{٢}$ =١٦ »
٤٤٤	٤٤٤	٤٠٨	٣٠	٤ كتبة للمحاكم « ٩ $\frac{١}{٢}$ = ١٢ »
٤٩٠	٤٩٠	٥٠٤	٣١	٦ 〃 〃 « ٦ $\frac{١}{٢}$ = ٨ »
٣٥٤	٣٥٤	٣٨٤	٣٢	٤ 〃 للمدعي العام « ٦ $\frac{١}{٢}$ = ٨ »
[illegible]	[illegible]	٧٧	٣٣	علاوة فرق العملة

٤٣٢	٤٣٢	٤٣٢	٣٤	٩ محضر ٣ ل ف
٨٤	٨٤	٨٤	٣٥	آذنون
١٤٤	١٤٤	١٤٤	٣٦	كاتب عدل عمان « ٩ $\frac{١}{٢}$ = ١٢ »
توفيق بك				= محاكم الصلح =
٥٥٨	٥٥٨	٤٩٢	٣٧	٢ قاضي صلح ٢١—١— ٢٥
٩٠١«عدد٤»	٦٤٧	٧٢٠	٣٨	٣ 〃 〃 « ١٧ $\frac{١}{٢}$ = ٢٠ »
٧٧٣«عدد٦»	٧٧٣	٨٢٨	٣٩	٦ كتبة ٩ $\frac{١}{٢}$ = ١٢
٣٩٦«عدد٥»	٣٢٤	٣٣٠	٤٠	٤ 〃 ٦ $\frac{١}{٢}$ = ٨
٢٦	٢٦	٥٤	٤١	علاوة فرق العملة
٥٧٦ عدد ١٢	٥٢٨	٥٢٨	٤٢	١١ مباشر
٢٤	٢٤	٢٤	٤٣	آذن
	١٣٨٤٦	١٤٠٨٨		مجموع الرواتب
قبلت				
توفيق بك			٧	= ب ـ النقليات =
٧٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٤٤	نقليات وسفريات
٧٥	٩٠	٨٠	٤٥	انارة وتدفئة
٣٥	٤٠	٣٥	٤٦	متفرقة
١٩٤	١٩٤	٣٠٢	٤٧	برق وبريد وهاتف
٩٠	١٤٠	٦٠	٤٨	البسة للمحضرين
٤٥٠	٤٥٠	٤٠٠	٤٩	نفقات الطب الشرعي
١٢٥	١٢٥	١٢٠	٥٠	نفقات المحاكم العشائرية
٤٠	٥٠	٥٠	٥١	مشترى كتب حقوقية
١٧٠٩	١٨٨٩	١٧٤٧		مجموع النفقات
	١٥٧٣٠	١٥٨٤٥		المجموع

المحاكم الشرعية	٨			
آ= الرواتب				
١ قاضي القضاة		٠	٠	٠
٢ كاتب ١٣ ١/٢ ــ ١٦		١٧٤	١٨٠	٠١٨
٣ كاتب ٦ ١/٢ ــ ٨		٧٨	٨٤	٨٤
٤ علاوة فرق العملة		٦	٦	٦
٥ آذن		٣٦	٣٦	٣٦
قاضي ٢١ ــ ١ ــ ٢٥	٦	٢٨٨	٠	٠
٢ قاضي ٢١ ــ ١ ــ ٢٥	٧	٠	٥٧٦	٥٧٦
٦ قاضي ١٧ ١/٢ ــ ٢٠	٨	١٢٧٨	٠	٠
٥ قاضي ١٧ ١/٢ ــ ٢٠	٩	٠	١١٢٢	١١٢٢
٨ كتبة ٩ ١/٢ ــ ١٢	١٠	٩٤٣	٩٧٥	٩٧٥
علاوة فرق العمله	١١	٤٨	٤٤	٤٤
٧ محضر	١٢	٣٣٦	٣٣٦	٣٣٦
٢ مفتي ٦ ١/٢ ــ ٨	١٣	١٩٢	١٩٢	١٩٢

قبلت

عطاالله بك : لماذا لا يوجد في السلط مفتي ولا في بقية البلدان ؟

نجيب بك : اقترح ترفيع درجة مفتي اربد لانه منذ ٢٠ سنة وهو براتبه الحالي .

عطاالله بك : ان مسئلة الترفيع ليست من خصائصنا بل هي من صلاحية الدائرة المنسوب اليها ذاك المفتي .

علاوة فرق العملة	١٤	٥	٥	٥
مجموع الرواتب		٣٣٨٤	٣٥٥٦	٣٥٥٦

ب) النفقات

نقليات وسفريات	١٥	١٩٠	١٩٠	١٩٠
انارة وتدفئة	١٦	٢٥	٢٦	٢٦
متفرقة	١٧	١٠	١٠	٧
برق وبريد وهاتف	١٨	٢٢	٣٠	٣٠
مجموع النفقات		٢٥٢	٢٥٦	٢٥٣
المجموع		٣٦٣٦	٣٨١٢	٣٨٠٩

فخامة الرئيس : الجلسة يوم السبت الساعة ٣ وانفضت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي